

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة الأردنية الهاشمية

مذكرة تفاهم

للتعاون الاقتصادي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة مملكة إسبانيا

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة والتموين، وحكومة المملكة الإسبانية ممثلة بوزارة الاقتصاد والتنافسية والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"،

معترفين بالعلاقات الودية القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة إسبانيا والتعاون الاقتصادي المستمر والمثمر بين البلدين،

متوافقين على أهمية الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه الشركات في كلا البلدين ومدركين لأهمية التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين،

مؤمنين أن تعزيز التعاون في المجالات الرئيسية من شأنه أن يخدم مصالحهما المشتركة ويسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للشعب في كلا البلدين،

فقد اتفقتا على ما يلي:

## 1

يقوم الطرفان بدعم وتشجيع التعاون الثنائي لا سيما في جميع المجالات من القطاعات الاقتصادية بين البلدين.

## 2

وافق الطرفان على مواصلة تعزيز التعاون من خلال الأنشطة التالية:

(أ) إنشاء اللجنة الاقتصادية الثنائية (المشار إليها لاحقاً باسم اللجنة الاقتصادية المشتركة). وتتألف اللجنة من المسؤولين الحكوميين من الوزارات ذات الصلة. وتقوم اللجنة، في جملة أمور، بالمهام التالية:

1- توفير إطار مؤسسي فعال لتطوير العلاقات الاقتصادية الشاملة بين إسبانيا والأردن.

2- لا ينحصر هذا التعاون في تحسين التبادل التجاري بين البلدين، بل يهدف إلى خلق شراكة خاصة من خلال تحديد مجالات جديدة للتعاون لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية، وتقديم توصيات من أجل إزالة أي عقبة قد تنشأ. وسيتم تحديد عدد من القطاعات لتنفيذ الجهود المشتركة بهدف دعم هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة.

ب) تعزيز نقل المعرفة وتبادل الخبرات في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارة، واعتماد الإنجازات السابقة ودفع التعاون في مراكز نقل التكنولوجيا والابتكار إلى الأمام.

ج) تيسير البعثات الريادية وتبادل الخبراء، بما في ذلك تنظيم زيارات دراسية بين البلدين.

د) دعم إنشاء وتطوير الاتصال بين الشركات ومراكز الأبحاث؛

هـ) تشجيع الاستثمارات الثنائية وتدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين البلدين وبما يتماشى مع التشريعات القانونية ذات العلاقة النافذة لدى كل طرف.

### 3

أ) يتأسس اللجنة الاقتصادية المشتركة وزير الصناعة والتجارة والتموين في المملكة الأردنية الهاشمية ووزير الاقتصاد والتنافسية في مملكة اسبانيا. وبالإمكان أن يتم تمثيل رئيسي اللجنة بنائيهما إذا لزم الأمر.

ب) وتشمل وظائف اللجنة، في جملة من الأمور:

- 1- متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم.
- 2- تقييم التجارة الثنائية وتقديم التوصيات إلى السلطات المختصة في كلا الطرفين بهدف تعزيز وتيسير التجارة؛
- 3- إيجاد الطرق والوسائل والمجالات التي تسهم في تعزيز وتنويع التعاون التجاري والاقتصادي وتقديم التوصيات إلى السلطات المختصة في كلا الطرفين لاتخاذ التدابير اللازمة؛
- 4- تحديد المشاكل التي تعيق التجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي والتوصية بالتدابير اللازمة للسلطات المعنية من كلا الطرفين لحلها.
- 5- للجنة في حال لزم الأمر، أن تنشئ مجموعات للعمل ومن مهامها دراسة وتقييم القضايا أو المقترحات المحددة والمقترحة من اللجنة نفسها.
- 6- تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة كل سنتين وبالتناوب في عاصمتي البلدين، على الأقل.

### 4

لا تؤثر أحكام هذه المذكرة على القوانين المعمول بها في أي من البلدين أو على الحقوق أو التزامات الناشئة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يكون أي من البلدين طرفاً فيها.

5

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ تبادل الإشعار الخطي من خلال القنوات المناسبة والتي تؤكد استيفاء المتطلبات الداخلية، إن وجدت، من قبل الدول الموقعة عليها.

تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة (5) خمس سنوات، تجدد تلقائياً ولنفس الفترة، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابةً، وخلال القنوات المناسبة، عن نيته إنهاء تنفيذ هذه الاتفاقية على الأقل قبل (6) ستة أشهر من تاريخ انتهاء مدتها.

6

لا يؤثر إنهاء مذكرة التفاهم هذه على صحة أو مدة أي اتفاقيات أو مشاريع أو أنشطة منبثقة من الأنشطة المقترحة في مذكرة التفاهم هذه.

7

أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين متعلق بتفسير أو بتطبيق هذه الاتفاقية، يتم تسويته ودياً من خلال التشاور أو التفاوض.

وشهادةً لذلك قام الموقعون أدناه، مخولين من جانب حكوماتهم، بالتوقيع على مذكرة التفاهم هذه.

حرر في عمان في السادس والعشرين من نيسان عام 2015، من نسختين أصليتين باللغات العربية والإنجليزية والاسبانية. في حال الاختلاف في التفسير، يسود النص الإنجليزي.

عن  
حكومة المملكة الاسبانية

وزير الدولة لشؤون التجارة  
خايمي غارثيا-ليغاث بونثي

عن  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الصناعة والتجارة والتموين  
مها علي